

المادة ١٢

التوقيع

١ - يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في وزارة الخارجية الاتحادية لجمهورية النمسا، من ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ الى ٠٠٠٠٠٠٠٠ ، أمام الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية المنشأة من جانب دول ذات سيادة ، والتي لها صلاحية التفاوض على الاتفاقات الدولية و ابرامها وتطبيقها في المسائل المشمولة بهذه الاتفاقية .

المادة ١٣

التصديق أو القبول أو الاقرار

- ١ - تخضع هذه الاتفاقية ، وأي من بروتوكولاتها ، للتصديق أو القبول أو الاقرار ، من جانب الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية التي لها صلاحية التفاوض على الاتفاقات الدولية و ابرامها وتطبيقها في المسائل المشمولة بالصك المعني . وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الاقرار لدى الوديع .
- ٢ - أي منظمة من المنظمات المشار اليها في الفقرة ١ ، تدخل ، دون دولها الأعضاء ، طرفاً متعاقداً في هذه الاتفاقية أو في أي بروتوكول ، تصبح مرتبطة بجميع الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية أو البروتوكول ، تبعاً للحالة . وفي حالة المنظمات التي تكون واحدة ، أو أكثر ، من الدول الأعضاء فيها طرفاً متعاقداً في الاتفاقية أو في البروتوكول ذي الصلة ، تتولى المنظمة ودولها الأعضاء البت في مسؤولية كل منها عن أداء هذه الالتزامات . وفي هذه الحالات ، لا يجوز للمنظمة وللدول الأعضاء فيها أن تمارس ، معاً وفي الوقت ذاته ، الحقوق الناشئة عن الاتفاقية أو البروتوكول ذي الصلة .
- ٣ - تعلن المنظمات المشار اليها في الفقرة ١ ، في صكوك التصديق أو القبول أو الاقرار ، مدى اختصاصها فيما يتعلق بالمسائل التي تنظمها الاتفاقية أو البروتوكول ذو الصلة . كما تخطر هذه المنظمات الوديع بأي تعديل جوهري يطرأ على نطاق اختصاصها .
- ٤ - تمارس المنظمات المشار اليها في الفقرة ١ ، عند التصويت بشأن المسائل التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها ، حقها في الادلاء بعدد من الأصوات مساو لعدد الدول الأعضاء فيها التي هي أطراف متعاقدة في الاتفاقية أو البروتوكول ذي الصلة . ولا تمارس هذه المنظمات حقها في التصويت اذا كانت الدول الأعضاء فيها تمارس هذا الحق ، والعكس بالعكس .

المادة ١٤

الانضمام

- ١ - يفتح باب الانضمام الى هذه الاتفاقية، والى أي بروتوكول أمام الدول أو منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية، التي لها صلاحية التفاوض على الاتفاقات الدولية و ابرامها وتطبيقها، في المسائل المشمولة بالوثيقة المعنية، اعتباراً من تاريخ اقبال باب التوقيع على الاتفاقية أو البروتوكول المعني وتودع صكوك الانضمام لدى الوديع .
- ٢ - تعلن المنظمات المشار اليها في الفقرة ١، في صكوك انضمامها ، مدى اختصاصها بشأن المسائل التي تنظمها الاتفاقية أو البروتوكول ذو الصلة . كما تخطر هذه المنظمات الوديع بأي تعديل جوهري يطرأ على نطاق اختصاصها .
- ٣ - تطبق أحكام الفقرتين ٢ و ٤ من المادة ١٣ على منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية التي تنضم الى هذه الاتفاقية أو الى أي بروتوكول تابع لها .

تدرج ، في مادة مناسبة من مواد الاتفاقية ، عبارة : "باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ٤ من المادة ١٣ ، يكون لكل طرف من أطراف الاتفاقية أو من أطراف البروتوكول صوت واحد ."